المحاضرة الثانية:

ثالثاً: مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (مؤتمر ريو)

انعقد هذا المؤتمر في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 وسمي بقمة الأرض، حضرته 172 دولة، 1400 منظمة غير حكومية وحوالي 9000 صحفي، وقد توج المؤتمر بصدور نصوص دولية لحماية البيئة، أبرزها إعلان ريو الذي تضمن 27 مبدأ تؤكد مبادئ إعلان ستوكهولم، وركز هذا الإعلان على مفهوم جديد هو مفهوم التنمية المستدامة، كما أكد على أن الإنسان يمثل صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وما ميز إعلان ريو إقراره لمبادئ جديدة في القانون الدولي للبيئة كمبدأ الحيطة ومبدأ الملوث الدافع.

وإلى جانب إعلان ريو تم تبني اتفاقيات دولية لحماية البيئة أثناء هذا المؤتمر، تتمثل في اتفاقية الأمم المتحدة حول التغير المناخي، واتفاقية الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي، حيث تسعى الاتفاقية الأولى إلى تثبيت نسب غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، عند مستوى يحول دون إلحاق الضرر بالنظام المناخي فقد ألزمت هذه الاتفاقية الدول الصناعية بإعادة حجم انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري (غازات الدفيئة) إلى المستويات التي كانت عليها سنة 1990، وذلك خلال فترة زمنية أقصاها سنة 2000، كما ألزمت الاتفاقية تلك الدول بتشجيع وتيسير نقل التكنولوجيا غير الضارة بالمناخ إلى الدول النامية، وكذا مساعدتها مالياً.

كما سعت الاتفاقية أيضاً إلى التمكين من تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية النظام البيئي للأجيال الحاضرة والمقبلة، وتشجيع الأبحاث العلمية ذات الصلة، وجمع البيانات وملاحظة المناخ، والتعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات لزيادة فهم وتقييم آثار الأنشطة البشرية الضارة على الصحة والبيئة، وكذا اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية الملائمة وتنسيق السياسات لمراقبة أو خفض أو منع تلك الأنشطة.

أما اتفاقية الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي فقد ألزمت الدول الأطراف بوضع برامج وطنية لحماية التنوع البيولوجي، وإنشاء مناطق محمية، والتعاون الدولي لحماية المناطق التي لا تخضع لأية ولاية وطنية كما أكدت الاتفاقية على ضرورة تحقيق التوازن بين الحفاظ على التنوع البيولوجي ومتطلبات التنمية الاقتصادية، كجزء من الاهتمام الوطني والدولي بالتنمية المستدامة.

وقد سبقت هذه الاتفاقية اتفاقيات أخرى في مجال حماية التنوع البيولوجي، كاتفاقيات حماية بعض النباتات والحيوانات المهددة بالانقراض، وحماية الطيور المهاجرة والمناطق الرطبة، لكن ما يميز اتفاقية الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي هو تكريسها لمقاربة أكثر عالمية في هذا الإطار، أما الاتفاقيات السابقة فقد جاءت بمقاربة جزئية وقطاعية، كما تميزت اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي بتأكيدها على أن حماية التنوع البيولوجي لا تقتصر على حماية الأنواع والكائنات فقط، بل تعني حماية النظام البيئي ككل.

وقد ألحق بالاتفاقية فيما بعد بروتوكول قرطاجنة الخاص بالسلامة الإحيائية سنة 1999، والذي يهدف أساساً إلى تقليل الأخطار الناجمة عن التجارة الدولية للكائنات المعدلة جينياً.

رابعاً: مرحلة ما بعد مؤتمر ريو

على الرغم من الجدل القائم حول نجاعة مؤتمر ريو والوثائق الدولية المنبثقة عنه، إلا أنها مثلت تطوراً هاماً في التاريخ القصير للقانون الدولي للبيئة، فالمبادئ المعتمدة من خلال هذا المؤتمر نجدها في معظم النصوص الدولية البيئية المبرمة بعده، ما يدل على نشوء قانون دولي عرفي، كما أن الاتفاقيات الدولية في مجال التجارة الدولية أصبحت تشير إلى البيئة كمجال للتعاون والتشاور الدولي، كاتفاقية مراكش 1994 المنشئة لمنظمة التجارة العالمية، ومعاهدة ماستريخت 1992 المنشئة للاتحاد الأوربي، واتفاقيات مناطق التبادل التجاري الحر، كاتفاق التبادل الحر لدول أمريكا الشمالية 1992، وهذا ما أدى إلى تنامي دور الفاعلين الاقتصاديين في مجال حماية البيئة، وكذا دور الرأي العام الدولي الذي أصبح فاعلا قوياً في هذا المجال، كالأحزاب الخضر والمنظمات الدولية البيئية غير الحكومية، كما تزايدت المؤتمرات الدولية المتعلقة بحماية البيئة في الفترة اللاحقة لمؤتمر ريو.

1-بروتوكول كيوتو 1997:

اجتمعت الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول التغير المناخي في مدينة كيوتو باليابان، سنة 1997 وتمكنت من التوصل إلى الصيغة التنفيذية لهذه الاتفاقية، حيث تم الاتفاق على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة خلال فترة زمنية محددة، وعرف هذا الاتفاق ببروتوكول كيوتو الذي دخل حيز النفاذ سنة 2005، على الرغم من انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منه سنة 2001، ومن أهم مميزات البروتوكول أنه ميز بين الالتزامات الواقعة على عاتق الدول المتقدمة، وتلك الواقعة على بقية الدول الأطراف، استناداً إلى المبدأ الذي أقرته اتفاقية

التغير المناخي، والذي يقضي بتنوع المسؤولية الدولية تبعاً لظروف ودرجة تقدم كل دولة، وهذا ما أدى إلى جدل دولي حول البروتوكول، حيث اعتبرته الدول المتقدمة غير منصف، على أساس أن بعض الدول النامية ولاسيما الهند والصين ستغدو في فترة لاحقة من أكثر المساهمين في زيادة انبعاثات غازات الدفيئة، بينما أيدت الدول النامية بروتوكول كيوتو، لأنها لا تزال في مرحلة النمو ولا ينبغي فرض قيود بيئية عليها تحد من عملية التنمية الاقتصادية التي تخوضها.

إلا أن ما يعاب على البروتوكول هو افتقاره لآلية ردع أو عقاب، وهذا ما يعني إمكانية خرق الدول لأحكامه، مع أن المادة 18 من البروتوكول تقضي بإمكانية وضع مؤتمر الأطراف لنظام ملاحظة، بهدف الرقابة على مدى احترام الدول لالتزاماتها، كما أن البروتوكول لم يحدد كيفية الامتثال لأحكامه، وبالإضافة إلى ذلك يلاحظ أن البروتوكول لم يحقق أهدافه المرجوة، حيث ارتفعت نسب غازات الدفيئة في الفترة اللاحقة له.

2-مؤتمر جوهانسبرغ 2002:

أطلقت على هذا المؤتمر تسمية "القمة العالمية للتنمية المستدامة"، وقد حضره ممثلو أكثر من 107 دولة، وأكثر من 8000 ملاحظ، و4000 صحفي، وكان الهدف الرئيسي للمؤتمر يتمثل في البحث في مدى تنفيذ الالتزامات الدولية المترتبة عن مؤتمر ريو، إلى جانب التأكيد على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، من خلال استهداف قضايا الفقر والأزمات المالية والمشاكل الأمنية، حيث لم يتم التركيز على هذه القضايا في مؤتمر ريو، وقد تمخض عن المؤتمر إعلان جوهانسبرغ حول التنمية المستدامة، وسمي أيضاً بإعلان الألفية، والذي تضمن 37 مبدأ، تؤكد على أن التنمية المستدامة لها ثلاثة أبعاد أساسية متكاملة تتمثل في التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

كما أكد هذا الإعلان على تأييده لاتفاقية الأمم المتحدة حول التنوع البيولوجي وبروتوكول كيوتو، وركز الإعلان على فكرة أساسية هي ضرورة حماية الموارد الطبيعية وإدارتها كأساس للتنمية المستدامة، إلى جانب حماية الغابات والمناطق الرطبة والتنوع البيولوجي.

3-مؤتمر كوبنهاغن 2009:

اجتمعت 170 دولة من الدول الأطراف في اتفاقية التغير المناخي، بغرض التوصل إلى اتفاق بديل عن بروتوكول كيوتو الذي ينتهي سريانه سنة 2012، وخرج هذا الاجتماع باتفاق كوبنهاغن الصادر بتاريخ 18\12\2009، حيث يسعى هذا الاتفاق إلى استقرار تركيز نسب

غازات الدفيئة في الجو، على نحو لا يضر بالمناخ، وحتى لا ترتفع درجة الحرارة لأكثر من درجتين.

تكون الاتفاق من 12 فقرة أكدت على ضرورة التعاون الدولي لخفض نسب غازات الدفيئة، مع مراعاة ظروف الدول النامية، وتقديم الدول المتقدمة مساعدات مالية للدول الأكثر فقراً، لكن ما يعاب على هذا الاتفاق أنه تضمن التزامات سياسية توجيهية غير ملزمة، كما أنها غير واضحة وغير محددة بأرقام أو آجال معينة، وعليه فهو لم ينص على التزامات قانونية للدول، كما لم ينص على وضع اتفاقية بديلة لبروتوكول كيوتو، فهو فشل آخر للأمم المتحدة ولمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية التغير المناخي.

4-مؤتمر كانكون 2010:

انعقد المؤتمر 16 للدول الأطراف في اتفاقية التغير المناخي بتاريخ 28\11\2010 بالمكسيك، وقد توصل الأطراف إلى عدة قرارات حول مكافحة التغير المناخي، ومن أبرزها إنشاء صندوق أخضر لدعم السياسات والمشاريع البيئية للدول النامية، وإنشاء آلية لمكافحة التصحر، بالإضافة إلى إقامة مركز تكنولوجي للمناخ لتطوير المعرفة الخضراء الجديدة في الدول النامية.

5-مؤتمر دوربن 2011:

انعقد مؤتمر الدول الأطراف السابع عشر لاتفاقية تغير المناخ في دوربن بجنوب أفريقيا بتاريخ 28\11\2011 وتوصل المؤتمر إلى اتفاق تتلخص محاوره في ثلاثة محاور أساسية، تمثل أولها في تمديد بروتوكول كيوتو بالنسبة للدول الراغبة في الاستمرار في الانضمام إليه، وتمثل المحور الثاني في موافقة الدول الأكثر تلويثاً كالصين والولايات المتحدة على البدء في مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق ملزم يضم كافة الدول سنة 2015، إلى جانب محور ثالث هو تمويل الصندوق الأخضر لمساعدة الدول النامية على التكيف مع التزاماتها.

واجتمع الأطراف مجدداً في مؤتمر الدوحة بقطر، وهو الدورة الثامنة عشر لمؤتمر الدول الأطراف سنة 2012، واتفقوا على تمديد العمل ببروتوكول كيوتو إلى غاية 2020.

6-مؤتمر مدريد 2019:

عقد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية التغير المناخي الخامس والعشرين بمدريد خلال الفترة من 2 إلى 15 ديسمبر 2019، وقد شارك فيه ممثلو 200 دولة بهدف وضع اللمسات الأخيرة

لتطبيق اتفاق باريس الذي اعتمد سنة 2015 للحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى أقل من درجتين مئويتين، إلا أن المصالح الوطنية للدول الأطراف حالت دون تحقيق ذلك، حيث ظهرت الخلافات القديمة بين الدول النامية والدول الصناعية من جديد خلال المؤتمر حول الجهة التي ينبغي عليها خفض انبعاثات غازات الدفيئة، ومقدار ذلك الخفض، وكيفية دفع المبالغ الطائلة التي تحتاجها البشرية للتكيف مع التغير المناخي، كما فشل مؤتمر مدريد في التوصل إلى اتفاق حول قواعد تنظم عمل أسواق الكربون الدولية.

وكان السبب الرئيسي لفشل هذا المؤتمر والمؤتمرات السابقة يتمثل في رفض الدول الصناعية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الالتزام بالاتفاقيات الدولية البيئية، حيث أعلنت الولايات المتحدة عن انسحابها من اتفاق باريس سنة 2017، وأودعت إشعاراً خطياً لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة يقضي بانسحابها رسمياً من الاتفاق في نوفمبر 2019.